إن قضية فلسطين لا تمثلها منظمة ولا تملكها عشيرة، بل هي قضية أمة بأكملها، وليس أهل فلسطين بأحق من بقية المسلمين فيها، ومثله الواجب تجاهها، فهي قضية دين وعقيدة، وقضية أرض مباركة، لا تحل بدولة هزيلة بين براثن الاحتلال، بل تحرر بأيدي المؤمنين الصادقين من أمة محمد ﷺ، فتعود كما كانت زهرة الشام ومنارتها وتغدو عقر دار الإسلام كما بشر الرسول ﷺ.

الراية

جريدة سياسية أسبوعية

تصدر عن حزب التحرير

صدر العدد الأول في ذي القعدة ١٣٧٣هـ / تموز ١٩٥٤م

/alraiaht @ht_alrayah /c/AlraiahNet /alraiah.ht /alraiahnews info@alraiah.net

اقرأ في هذا العدد:

- اختراق يهود للمؤسسة العسكرية المصرية ...٢
- الاستراتيجية الأمريكية وراء زيارة الوفد الأوزبيكي للشرق الأوسط ...٢
- شتان ما بين بيان إسطنبول وبين الفتاوى السابقة! ...٤
- التبعية لدول الكافر المستعمر تسلب الإرادة وتحرف البوصلة وتهدر الطاقات ...٤

الأربعاء ١٨ من ربيع الأول ١٤٤٧هـ الموافق ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٥ م | الرائد الذي لا يكذب أهله | العدد: ٥٦٤ عدد الصفحات:٤ الموقع الالكتروني: http://www.alraiah.net

كلمة العدد

وحدة الأمة ومفهوم الجماعة

بقلم: الشيخ عدنان مزيان*

يتساءل كثيرون هل أمة الإسلام اليوم أمة واحدة أم أمم متفرقة؟ وإن كانت أمة واحدة فكيف نفسر هذا التفرق والتشرذم في المواقف من القضايا المصيرية، خاصة في مواجهة أعدائها الذين يسفكون دماء أبنائها كل يوم دون رحمة؟

والحقيقة أن المسلمين كانوا وما زالوا وسيبقون أمة واحدة من دون الناس كما كتب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في وثيقة المدينة: «بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، هَذَا كِتَابٌ مِنْ مُحَمَّدٍ النَّبِيِّ ﷺ، بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُسْلِمِينَ مِنْ قُرَيْشٍ وَيَثْرِبَ، وَمَنْ تَبِعَهُمْ، فَلَحِقَ بِهِمْ، وَجَاهَدَ مَعَهُمْ، إِنَّهُمْ أُمَّةٌ وَاحِدَةٌ مِنْ دُونِ النَّاسِ... وَإِنَّ سِلْمَ الْمُؤْمِنِينَ وَاحِدَةٌ، لَا يُسَالَمُ مُؤْمِنٌ دُونَ مُؤْمِنٍ فِي قِتَالٍ فِي سَبِيلِ اللهِ، إِلَّا عَلَى سَوَاءٍ وَعَدْلٍ بَيْنَهُمْ».

مجددًا لا شك أن الأمة الإسلامية كانت وما زالت أمة واحدة ووحدتها بوحدة الأساس الذي قامت عليه وهو الإسلام عقيدة وشريعة، فمن حمل عقيدة الإسلام ورضي بشريعته فهو جزء من هذه الأمة الواحدة.

وقد حذر الله تعالى المسلمين أن يخرجوا من دين الإسلام وأن يتبعوا سبلا غير سبيل الإسلام فقال: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾.

ولكن المشكلة التي تواجهها الأمة اليوم من تمزق وتفرق مردّها لأمر آخر غير وحدة دينها، فنحن ينقصنا اليوم أن نكون جماعة واحدة على إمام واحد وهو ما يعرف بالوحدة السياسية، فنحن وإن كنا أمة واحدة لكننا لسنا جماعة واحدة، وهذا تقصير عظيم في أمر عظيم، فقد حذرنا الإسلام من التفرقة السياسية والتنازع والتناحر، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ۝ وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾. ذكر ابن كثير في تفسير قوله ﴿وَلَا تَفَرَّقُوا﴾: أمرهم بالجماعة ونهاهم عن التفرقة.

وقال تعالى: ﴿وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ﴾، وأي تنازع وفشل أعظم مما عليه المسلمون اليوم؟! فقد تفرقنا في كيانات سياسية علمانية هزيلة يحكمها رويبضات يخدمون أعداء الإسلام، فيحاربون شريعتنا ويحرفون أصولنا ما استطاعوا، ويهدرون طاقاتنا ويبددون ثرواتنا ويمنعون أسباب عزتنا، ويكرسون تمزيق قوتنا ومنع اجتماعنا وجماعتنا.

وقد أمر النبي ﷺ أن يكون للمسلمين دولة واحدة وإمام واحد فقال: «كَانَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ تَسُوسُهُمُ الْأَنْبِيَاءُ، كُلَّمَا هَلَكَ نَبِيٌّ خَلَفَهُ نَبِيٌّ، وإِنَّه لا نَبِيَّ بَعْدِي، وَسَتَكُونُ خُلَفَاءُ فَتَكْثُرُ»، قالوا: فما تأمُرُنا؟ قالَ: «فُوا بِبَيْعَةِ الأَوَّلِ، فَالأَوَّلِ، وَأَعْطُوهُمْ حَقَّهُمْ، فإنَّ اللَّهَ سَائِلُهُمْ عَمَّا اسْتَرْعَاهُمْ»، ومن عظيم أهمية هذا الفرض فقد أمر النبي بقتل من يسعى لتفريق وحدة المسلمين السياسية، قال ﷺ: «مَنْ أَتَاكُمْ وَأَمْرُكُمْ جَمِيعٌ عَلَى رَجُلٍ وَاحِدٍ يُرِيدُ أَنْ يَشُقَّ عَصَاكُمْ أَوْ يُفَرِّقَ جَمَاعَتَكُمْ فَاقْتُلُوه»، وقالَ: «فَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُفَرِّقَ أَمْرَ هَذِهِ الْأُمَّةِ وَهِيَ جَمِيعٌ، فَاضْرِبُوهُ بِالسَّيْفِ كَائِنًا مَنْ كَانَ» وقال: «إِذَا بُوِيعَ لِخَلِيفَتَيْنِ فَاقْتُلُوا الْآخَرَ مِنْهُمَا»، والأمر بقتل مسلم وإهدار دمه دليل على وجود مطلب شرعي يراد تحقيقه والحفاظ عليه هو أعظم بكثير من حرمة دم ذلك المسلم، فدل هذا على وجوب وحدة الأمة السياسية على إمام واحد يكون المسلمون

..... التتمة على الصفحة ٣

جواب سؤال

الاستراتيجية الأمريكية وحل الدولتين

من إصدارات أمير حزب التحرير العالم الجليل عطاء بن خليل أبو الرشتة

السؤال: نعلم أن الاستراتيجية الأمريكية المتعلقة بتثبيت كيان يهود في قلب البلاد الإسلامية في غالب الوقت كانت تقوم على حل الدولتين.. ولكن في عهد ترامب بدأ التراجع عنها أو على الأقل السكوت عنها ما جعلها محل تساؤل.. فمثلاً قال ترامب (عندما أنظر إلى خريطة الشرق الأوسط أجد إسرائيل بقعة صغيرة جدا. في الحقيقة قلت هل من طريقة للحصول على المساحات؟ إنها صغيرة جدا... سكاي نيوز، ٢٠٢٤/٨/١٩) فهل يعني ذلك أن مشروع أمريكا لحلّ الدولتين قد مات وانتهى أمره أم أنه باق؟ وشكراً.

الجواب: لكي يتضح الجواب نستعرض الأمور التالية:

١- في العام ١٩٥٩ وفي نهاية حكم أيزنهاور تبنت أمريكا مشروعها بحل الدولتين ويمكن تلخيصه في (دعم كيان يهود والمحافظة عليه وإقامة كيان للفلسطينيين بجانبه..) ثم إن عملاءها في المنطقة وأبرزهم النظام المصري بدأوا بالعمل على تنفيذ المشروع، ومن أجل ذلك أنشئت منظمة التحرير الفلسطينية. إلا أن بريطانيا عن طريق النظام الأردني عارضت المشروع بقوة، وقد تبنت للحكم في فلسطين مشروع الدولة الفلسطينية العلمانية التي يهيمن عليها اليهود على غرار دولة لبنان العلمانية التي يتحكم فيها النصارى.

٢- وهذا كله يوم كانت الضفة الغربية تحت حكم الأردن، وغزة تحت حكم مصر، ولكن عندما وقعت الضفة الغربية وغزة بجانب سيناء وهضبة الجولان تحت سيطرة كيان يهود بحرب مسرحية في حزيران ١٩٦٧ لم يعد الحديث منصبا على إقامة الدولة الفلسطينية، وإنما على انسحاب كيان يهود من هذه المناطق المحتلة بناء على قرار مجلس الأمن ٢٤٢. ومن ثم وضعت أمريكا الملف الفلسطيني جانبا وبدأت تحضر لحرب تحريكية فكانت حرب تشرين أول عام ١٩٧٣ لتحريك العملية السلمية ووقع النظام المصري برئاسة أنور السادات اتفاقية كامب ديفيد في أيلول ١٩٧٨. فانسحب كيان يهود من سيناء بموجب هذه الاتفاقية مع بقائها محدودة السلاح كمنطقة عازلة تحمي حدود الكيان، وهي للآن كذلك رغم حرب الإبادة التي يشنها الكيان الإجرامي في غزة على حدود سيناء!

٣- ومن ثم انتقلت أمريكا إلى الجبهة الشمالية فأوعزت لكيان يهود بأن يقوم باجتياح لبنان عام

..... التتمة على الصفحة ٣

وفد من حزب التحرير/ ولاية السودان يلتقي برئيس حزب العدالة بالسودان

قام وفد من حزب التحرير/ ولاية السودان، بإمارة الأستاذ النذير محمد حسين، عضو مجلس حزب التحرير في ولاية السودان، يرافقه المهندس بانقا حامد، والأستاذ عصام الدين عبد القادر، عضوا حزب التحرير، قام الوفد بزيارة الأستاذ التجاني عبد الوهاب، رئيس حزب العدالة بالسودان، بمنزله في مدينة الأبيض، يوم الجمعة ٢٠٢٥/٠٩/٠٥م، وذلك في إطار الحملة التي ينظمها الحزب لإفشال مخطط فصل دارفور.

في بداية اللقاء تحدث أمير الوفد الأستاذ النذير فقال إن وحدة كيان الأمة والدولة قضية مصيرية، يتخذ حيالها إجراء الحياة أو الموت، كما أمرنا الإسلام، والأدلة على ذلك في القرآن والسنة كثيرة، ومعلوم أن أمريكا تريد تقسيم السودان إلى خمس دويلات وقد نجحت في فصل الجنوب، والآن تسعى لفصل دارفور بالأدوات نفسها، بأن جعلت ابنها المدلل قوات الدعم السريع أقوى حركات دارفور المسلحة، لتفصل دارفور برجالها هي، لا برجال الأوروبيين كما فعلت من قبل، بأن جعلت عميلها جون قرنق وحركته على رأس الجماعات المتمردة. ثم استخدمت فكرة قسمة السلطة والثروة على أسس جهوية وعنصرية، وفكرة صراع المركز والهامش، ثم إخراج قوات الدعم السريع من وسط السودان ومن العاصمة، لتتمركز في دارفور، ثم تكوين حكومة موازية في نيالا. كل هذه الأعمال تظهر المخطط الخبيث، فكانت حملة حزب التحرير لكشف هذا المخطط وإفشاله، بالعمل مع القوى الحية والأمة، فكانت هذه الزيارة لكم.

من جهته قال الأستاذ التجاني "أنا سعيد بأن شملتموني بهذه الزيارة، وجعلتموني جزءا من هذا العمل الكبير، وأنتم دائما تحملون همّ الأمة والبلد، وأنا معكم لإفشال هذا المخطط الذي تقف خلفه الدول الاستعمارية، وحسب متابعتي للأحداث فقد كنت مدركا أن هذه الحرب ستشتعل".

جسر الكرامة بين الازدحام والفساد وطبقية الـVIP

في ظل تكالب دول المنطقة المحيطة بالأرض المباركة فلسطين لإطباق الخناق على أهلها، والنيل منهم، ودفعهم إلى الرحيل عن أرضهم وتسليمها ليهود، يشكّل جسر الكرامة شريان الحياة الرئيسي لأهل فلسطين نحو العالم الخارجي. غير أنّ هذا المعبر، الذي يُفترض أن يكون وسيلة للتنقّل، قد بات مصدر معاناة يومية للمسافرين، خاصة على الجانب الأردني، حيث تتقاطع العوامل الإنسانية والإدارية والسياسية لتصنع مشهداً بالغ القسوة.

أوضح ذلك بيان صحفي للمكتب الإعلامي لحزب التحرير/ ولاية الأردن، والذي أضاف: فرحلة العبور في الاتجاهين عبر الجسر قد تمتد لساعات طويلة تصل أحياناً إلى أكثر من عشر ساعات، في ظروف تفتقر إلى الحد الأدنى من الخدمات الإنسانية. كبار السن والمرضى والنساء يعانون على نحو مضاعف، إذ لا تتوفر مقاعد كافية ولا أماكن مهيأة لانتظار مريح، بينما يزيد الحرّ الشديد صيفاً والبرد القارس شتاءً من ثقل التجربة على العابرين.

وتابع البيان: وما زاد الطين بلّة هو أنّ السلطات الأردنية أدخلت مؤخراً نظام الحجز المسبق عبر مكاتب سفر محددة، بزعم تخفيف الازدحام وتنظيم حركة المرور. غير أن الواقع أظهر أنّ هذا النظام تحوّل إلى وسيلة للاحتكار والفساد والتضييق على المسافرين؛ إذ يصعب على المسافر العادي الحصول على حجز قريب، ما فتح الباب أمام السوق السوداء وسماسرة التذاكر، وهم غالباً من رجال الدولة، وخصوصاً العاملين على الجسر نفسه. ويشكو المسافرون من أنّ سماسرة متعاونين مع بعض المكاتب يشترون التذاكر، ثم يبيعونها بأسعار مضاعفة. هذه الممارسة أصبحت عبئاً إضافياً على العائلات الفلسطينية التي تُجبر على دفع مبالغ باهظة مقابل الحصول على حجز عاجل، ما يكشف عن مؤامرة مدبرة ويفتح الباب للفساد والابتزاز، إضافة إلى تواطؤ النظام الأردني مع كيان يهود في عملية التضييق على أهل فلسطين لتهجيرهم قسراً وهرباً من جحيم السفر من وإلى الأرض المباركة.

وأضاف أيضا: وإلى جانب السوق السوداء، يعزز نظام الـVIP حالة من التمييز الواضح؛ فمقابل مبالغ مرتفعة، قد تتجاوز ١٥٠ ديناراً للشخص، يحصل المسافر على معاملة خاصة تشمل تجاوز الطوابير، واختصار الإجراءات، والتنقّل بحافلات مكيّفة. هذه الخدمة حوّلت العبور إلى مشهد طبقي؛ فمن يملك المال يمر سريعاً، ومن لا يملكه يبقى أسير الطوابير الطويلة. والمنتفعون من هذه الخدمة في الغالب هم رجال الدولة الأردنية المتعاونون مع يهود في استغلال الناس ونهب أموالهم وتقاسمها.

وأكد أنه: لا يقتصر الأمر على الازدحام والفساد، بل يتجاوز إلى بعد نفسي وسياسي أعمق؛ فالمعاناة على الجسر تُقرأ لدى الفلسطينيين كإذلال ممنهج، ورسالة غير مباشرة بأن حركتهم ليست حرة، وأن سفرهم مشروط بقدرتهم المالية أو بصبرهم على معاناة طويلة. وبدل أن يكون الجسر جسراً للوصل، أصبح رمزاً لفقدان الكرامة والتفاوت المجتمعي.

وختم البيان الصحفي: إنّ الناظر في حال الجسر يتبين له ملخّص المؤامرة التي يحوكها يهود ومعهم أدوات التنفيذ: السلطة الفلسطينية والنظام الأردني، بهدف التضييق على أهل فلسطين، والنيل من عزيمتهم وصمودهم، حتى يلجؤوا إلى الفرار من الأرض المباركة فتصفو ليهود. ويبقى النظام الأردني حارساً أميناً لهم على أطول حدود، فيما تظل السلطة الفلسطينية تعمل جاسوساً وذراعاً أمنياً عند يهود على من تبقّى من أهل فلسطين.

تقارير سياسية

اختراق يهود للمؤسسة العسكرية المصرية

بقلم: الأستاذ سعيد فضل*

منذ أن وقّع النظام المصري معاهدة كامب ديفيد سنة ١٩٧٩، دخلت المؤسسة العسكرية المصرية في مسار من التبعية والاختراق، جعلها بعيدة عن عقيدتها الأصلية القائمة على حماية الأمة والدفاع عن ثغورها في مواجهة أعدائها الحقيقيين، وفي مقدمتهم يهود الذين اغتصبوا فلسطين. لقد تحولت هذه المؤسسة شيئاً فشيئاً إلى أداة مقيدة، خاضعة لشروط العدو، بل ومشاركة في تأمينه وتمكينه، عبر اتفاقيات عسكرية وأمنية واقتصادية واستشارية، شكّلت منظومة متكاملة من نفوذ يهود داخل الجيش والدولة.

المحطة المركزية كانت في اتفاقية كامب ديفيد التي نصّت على تقسيم سيناء إلى مناطق عسكرية، تُحدّد فيها أعداد الجنود ونوعية السلاح، تحت رقابة دولية. وهكذا أُفرغت سيناء من وجود عسكري حقيقي قادر على مواجهة عدو غادر متربص، وصارت القوات متعددة الجنسيات عيناً مفتوحة لصالح الكيان الغاصب وأمريكا. فحوّلت هذه الاتفاقية حدود مصر الشرقية إلى جبهة آمنة لكيان يهود، بعد أن كانت مصدر تهديد دائم له، وهو جوهر الاختراق.

لم يقف الأمر عند حدود المعاهدة، بل عزّزت أمريكا الحليف الأول لكيان يهود هذا الاختراق من خلال المساعدات العسكرية المشروطة. فكل عام يحصل الجيش المصري على نحو ١,٣ مليار دولار من المعدات، لكن بشرط ألا يمتلك سلاحاً كاسراً للتوازن مع يهود، وأن يظل محتاجاً لقطع الغيار والتدريب والدعم اللوجستي الأمريكي. هذا الترتيب جعل الجيش رهينة لدى أمريكا، ومن ثم مكشوفاً ليهود. لقد جرى تعديل عقيدته العسكرية عبر التدريبات المشتركة كـ"النجم الساطع" بحيث أصبح الإرهاب بمفهومه الغربي، أي الإسلام على حقيقته، هو العدو، لا يهود ولا كيانهم الغاصب، وهذا أكبر تغيير استراتيجي في وجدان جيشٍ كان يوصف سابقاً بأنه "جيش الأمة ودرعها".

وبمرور الوقت، انفتحت قنوات اتصال مباشرة بين المخابرات المصرية والموساد، بحجة "التنسيق الأمني" في سيناء وغزة. وقد اعترفت وسائل الإعلام الغربية، ومنها نيويورك تايمز، بأن طائرات الكيان نفّذت مئات الضربات داخل سيناء بموافقة وتنسيق مصري كامل، بين عامي ٢٠١٥ و٢٠١٨. أي أن الجيش المصري لم يعد يدافع عن أرضه فحسب، بل صار يسمح ليهود باستخدام سماء مصر ضد من يسمونهم "إرهابيين"، وهم في الحقيقة من المسلمين الرافضين للهيمنة الغربية ولوجود الكيان الغاصب.

دخل الجيش المصري بدوره الاقتصادي في شراكات مكشوفة أو غير مباشرة مع شركات مرتبطة بكيان يهود، خاصة في قطاع الطاقة والغاز. ففي عام ٢٠١٨ وقّعت مصر اتفاقية مع شركات كيان يهود لتوريد الغاز إلى محطات التسييل المصرية وإعادة تصديره، وهو ما وصفته الصحافة العبرية بأنه "اتفاق القرن" الذي منح كيان يهود منفذاً استراتيجياً لتسويق غازه. لم يكن الجيش بعيداً عن ذلك، إذ إن شركاته تداخلت مع أنشطة التسييل والنقل، ما يعني أن المؤسسة العسكرية التي يُفترض أن تحمي ثروات الأمة، باتت شريكة في تمكين يهود الغاصبين منها.

الأخطر في هذه المرحلة هو فتح ملف خصخصة شركات الجيش نفسه، مثل الوطنية للبترول، صافي، سايلو فودز، وشل أوت. فقد استعانت مصر بمكاتب استشارية عالمية للإشراف على عملية إعادة الهيكلة والطرح، مثل PwC وغيرها، وهذه الشركات تملك مكاتب فاعلة داخل كيان يهود، تقدم له خدمات مالية واستشارية، بعضها لحكومة الكيان ذاتها. وهكذا صار العدو مطّلعاً على تفاصيل مالية وهيكلية لشركات الجيش، في سابقة خطيرة لم تحدث حتى في ذروة الاحتلال الفعلي. أي أن الاختراق لم يعد في العقيدة والتسليح فقط، بل وصل إلى البنية الاقتصادية الداخلية للمؤسسة العسكرية.

منذ عهد السادات، ووصولاً إلى السيسي، جرى تحويل خطاب الجيش والإعلام الرسمي إلى أن دويلة يهود ليست عدواً بل شريك في حفظ الأمن. السيسي نفسه قال عام ٢٠١٦ إن "السلام مع إسرائيل مستقر ومستدام، وعلى الجميع أن يعزز الثقة معها". وهكذا تحولت الحدود مع يهود إلى أكثر الجبهات أمناً له، بينما وُجّه الجيش إلى قتال أبناء الأمة في سيناء وليبيا والسودان، تحت عنوان مكافحة الإرهاب. هذا الانقلاب في العقيدة لا يمكن تفسيره إلا بوجود اختراق كامل للعقل العسكري المصري.

إن اختراق يهود للمؤسسة العسكرية المصرية لم يكن صدفة، ولا مجرد علاقات عابرة، بل هو ثمرة سياسة مدروسة بدأت بمعاهدات الاستسلام، واستُكملت بالتبعية العسكرية لأمريكا، والتنسيق الأمني والاستخباراتي، والتغلغل الاقتصادي، وانتهت إلى خصخصة شركات الجيش عبر استشاريين لهم جذور في كيان يهود. وهذا كله لا يغيّر فقط طبيعة الجيش، بل يغيّر موقع مصر في معادلة الأمة.

يا أهل الكنانة: إن ما جرى ويجري من تسليم الأرض للعدو عبر المعاهدات، ومن ارتهان القرار العسكري والاقتصادي لأمريكا، ومن فتح أبواب التنسيق الأمني مع يهود، ومن تمكينهم من الاطلاع على ثروات المسلمين وأسرار مؤسساتهم عبر شركاتهم الاستشارية، كل ذلك مما حرم الشرع القيام به ومباشرته بل جعله خيانة لله ولرسوله وللمؤمنين. فقد أمرنا الله أن نعدّ العدة في وجوه أعدائنا، وأن لا نتخذهم أولياء ولا بطانة، وأن نحفظ ثروات الأمة وأماناتها، فلا نسلمها لعدو محتل، ولا نمكّنه من رقاب المسلمين. وما يجري اليوم هو عين ما نهى الله عنه وحذّر منه. وهذه السياسات كلها مما حرم الإسلام، بل هي من أعظم صور التفريط والخيانة؛ لأنها تعني التخلي عن واجب الجهاد، وتمكين العدو، وإعانته على البقاء في أرض المسلمين، بينما الأصل أن يُقاتَل حتى تُطهَّر الأرض من رجسه.

ومن هنا كان الواجب عليكم، يا أهل مصر شعبا وجيشا، أن تدركوا خطورة ما يُراد بجيشكم وبلادكم، وأن تقفوا صفاً واحداً في وجه هذا الاختراق. فالمطلوب منكم ليس السكوت ولا الاستسلام، بل أن ترفعوا الصوت عالياً وتعملوا على إسقاط هذه المعاهدات الباطلة التي جعلت العدو في مأمن ووضعتكم تحت القيود، وإعادة الجيش إلى عقيدته الإسلامية الأصيلة، بأن قتال يهود فريضة لا خياراً، حتى تحرير فلسطين كاملة، وتحرير القرار السياسي والعسكري والاقتصادي من التبعية لأمريكا والغرب، وغلق كل أبواب النفوذ الأجنبي والشركات المرتبطة بالعدو، وإرجاع موارد الأمة إلى سلطانها الصحيح.

يا أهل الكنانة: إن الإسلام يوجب عليكم أن تقفوا أمام جيشكم لتعيدوه إلى موقعه الحقيقي: جيش الأمة الذي يقاتل في سبيل الله، لا جيشاً يدار بقرارات العدو أو بمصالحه. واعلموا أن رسول الله ﷺ قد بشّركم بمآل الصراع مع يهود، فقال: «تُقَاتِلُونَ الْيَهُودَ فَتَقْتُلُونَهُمْ، حَتَّى يَقُولَ الْحَجَرُ: يَا مُسْلِمُ، هَذَا يَهُودِيٌّ وَرَائِي فَتَعَالَ فَاقْتُلْهُ» (رواه مسلم).

فهذه هي بشارتكم، وهذا هو طريقكم، وهذا هو فرضكم، فلا تلتفتوا إلى موائد الذل ولا إلى وعود الكفار. إن طريق العزة واحد: أن تنهضوا على أساس الإسلام، فتقيموا سلطانكم المستقل، وتعيدوا جيشكم ليكون سيفاً في وجه العدو لا جداراً يحميه ■

* عضو المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية مصر

الاستراتيجية الأمريكية وراء زيارة الوفد الأوزبيكي للشرق الأوسط

بقلم: الأستاذ عبد العزيز الأوزبيكي

في الفترة من ١٩ إلى ٢١ آب/أغسطس ٢٠٢٥، قام وفد أوزبيكي برئاسة وزير الخارجية بختيار سعيدوف بزيارة رسمية إلى البحرين وقطر وسلطنة عمان. في التصريحات الرسمية، تم التأكيد على أن هذه الزيارات تهدف إلى توسيع التعاون الاقتصادي وجذب الاستثمار وتطوير العلاقات الثقافية. ولكن عدم الكشف عن التفاصيل يشير إلى وجود أهداف جيوسياسية كبيرة وراءها؛ لأن قطر والبحرين وعمان بلاد ذات أهمية كبيرة لأمريكا وبريطانيا، ليس فقط من حيث الطاقة، بل من الناحية العسكرية والاستراتيجية الجيوسياسية أيضاً.

ففي قطر، تقع أكبر قاعدة عسكرية تابعة لقيادة الولايات المتحدة المركزية وهي قاعدة العديد الجوية. هذه القاعدة تعتبر مركزاً لعمليات أمريكا العسكرية في جميع الشرق الأوسط، وأفغانستان وحتى المحيط الهندي.

أما بريطانيا فتحتفظ بقاعدة جوية دائمة في قطر، وبريطانيا شريكة لقطر في التدريبات العسكرية المشتركة ومبيعات الأسلحة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن قطر هي أكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال في العالم. شركات أمريكا وبريطانيا (ExxonMobil، Shell، BP) تعتبر مستثمرة استراتيجية في قطاع الغاز في قطر. وتمتلك مؤسسة قطر للاستثمار (QIA) أصولاً كبيرة في المركز المالي في لندن وفي السوق الأمريكية.

أما في البحرين التي وقعت على اتفاقية أبراهام عام ٢٠٢٠، فيقع مقر الأسطول الخامس الأمريكي الذي يراقب طرق النفط في الخليج وبحر العرب، وهذا أمر بالغ الأهمية لأمن الطاقة.

وفي عام ٢٠١٨، افتتحت بريطانيا قاعدة عسكرية دائمة لها في البحرين، هي الأولى في المنطقة منذ عام ١٩٧١. فالبحرين في المنطقة تعتبر "قلعة عسكرية" للغرب.

أما عُمان فتقع في الساحل الجنوبي لمضيق هرمز، حيث يمر عبره ٢٠٪ من نفط وغاز العالم. أمريكا وبريطانيا تسيطران على الممرات البحرية الدولية عبر المضيق. بالإضافة إلى ذلك، تمتلك عُمان احتياطيات كبيرة من الغاز والنفط. يعتبر ميناء دوكم مركزاً لوجستياً وبتروكيماوياً ضخماً يطل مباشرة على المحيط الهندي، وله أهمية استراتيجية بالنسبة لأمريكا وبريطانيا.

بشكل عام، تمثل هذه البلاد الخليجية الثلاث - في اتجاهات الخليج العربي والمحيط الهندي - الركائز الأساسية للهندسة العسكرية الطاقوية الأمريكية البريطانية، وتُعتبر بمثابة دعائم حماية لضمان أمن كيان يهود المجرم.

خلال زيارته إلى البحرين، قام سعيدوف ومستشارته منيرة أمينوفا بإجراء مفاوضات مع شركات كبيرة. وتمت مناقشة إقامة مشاريع مشتركة في مجال الكيمياء الزراعية مع شركة GPIC، والتعاون مع شركة ألمنيوم Alba. خلف هذه الشركات تكمن مصالح الاستثمار لأمريكا وبريطانيا. تسعى أمريكا إلى ربط أوزبيكستان بالسلسلة العالمية والسيطرة عليها في مجال موارد الطاقة والمصادر المتجددة من خلال مشاريع GPIC و Alba.

وأما في المفاوضات في مسقط، فقد تم تقديم التفضيلات والضمانات في المناطق الصناعية في أوزبيكستان للمستثمرين الكبار مثل مجموعة سهيل بحوان، وإم بي هولدينغ، وبنك صحار. بالنظر إلى أن عُمان هي نقطة الوصول إلى المحيط الهندي والمنطقة التي يسيطر عليها الغرب منذ سنوات عديدة على طرق النقل، فهي فرصة لأمريكا لتوجيه موارد آسيا الوسطى إلى الأسواق العالمية من خلال قنواتها الخاصة.

وكانت الاجتماعات مع قطر واسعة النطاق. حيث تم خلال المباحثات مع أميرها تميم بن حمد آل ثاني ورئيس الوزراء محمد بن عبد الرحمن مناقشة قضايا التجارة والاستثمار والتعليم والتبادل الثقافي. وكان الحدث الأهم هو انعقاد الاجتماع الأول لمجلس التنسيق للتعاون الاستراتيجي بين البلدين. وتم تفسير هذه الخطوة على أنها تجسيد عملي لاتفاقية الشراكة الاستراتيجية الموقعة عام ٢٠٢٤. وبالإضافة إلى ذلك، تم توقيع مذكرة استثمار مع شركة تعدين قطر، وتم فتح الطريق للتعاون في قطاع الدفاع.

تشير التفاهمات الدفاعية مع قطر إلى أن أمريكا تستعد لبناء هيكل أمني جديد في آسيا الوسطى كبديل للهيكل الأمني الإقليمي الروسي. بالإضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من أن أمريكا قد انسحبت من أفغانستان، إلا أن ذلك مرتبط أيضاً باستخدام أوزبيكستان كـ"وسيط إقليمي" رئيسي للحفاظ على نفوذها الإقليمي.

ومن خلال زيارات الوفد الأوزبيكي إلى البحرين وقطر وسلطنة عمان، أصبحت أهداف الغرب في توسيع نفوذه في آسيا الوسطى عبر الشرق الأوسط والحصول على السيطرة على الموارد والاتجاهات الجيوسياسية واضحة تماماً. وهذا بدوره ينسجم مع خطة أمريكا الرامية إلى تنظيم منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في إطار جيوستراتيجي واحد وفي إطار اتفاقيات أبراهام. وبعبارة أخرى، ضمان أمن كيان يهود في كافة أنحاء المنطقة الإسلامية، وربط ثروات الخليج وموارد بحر قزوين في سلسلة جيوسياسية واحدة، وتشكيل حزام جيوسياسي من آسيا الوسطى والشرق الأوسط والغرب، وإضعاف قوة الصين وروسيا.

أمريكا التي توجه ضربات لا هوادة فيها للإسلام والمسلمين بمساعدة كيان يهود والهند في غزة والضفة وكشمير، تستمر في بناء هندسة العالم كما تريد بمساعدة الأنظمة القائمة في البلاد الإسلامية. وتواجه منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، ولا سيما أوزبيكستان، اختبار العمل كمجال حاسم في هذا الصدد. القوة الوحيدة التي ستمنع رأس الكفر أمريكا من مهاجمة مقدساتنا وأعراضنا وبلادنا وثرواتنا هي الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة. فإن نجاتنا لن تكون إلا بتطبيق الإسلام في الحياة تطبيقا كاملا ﴿وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَلَكِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ ■

أمريكا تدعم الإبادة الجماعية في غزة وتَدخل أوزبيكستان كشريك أمني!

في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٢٥، استقبل رئيس أوزبيكستان شوكت ميرزياييف المبعوث الخاص للرئيس الأمريكي للشراكات العالمية، بولو زامبولي. وبحسب ما ورد في بيان صحفي للخدمة الصحفية للرئاسة: "تم خلال اللقاء مناقشة علاقات الشراكة الاستراتيجية بين أوزبيكستان وأمريكا وتوسيع التعاون متعدد الأوجه".

هذا وقال المكتب الإعلامي لحزب التحرير في أوزبيكستان في بيان صحفي إن: أمريكا تنفذ نموذج التعاون الاقتصادي من خلال الهياكل التابعة لها؛ صندوق النقد والبنك الدوليين ومؤسسة التمويل الدولية وشركات المال. إن الاستثمار من خلال هذه الهياكل يؤدي إلى تفعيل آلية الضغط السياسي عبر الضغط على الديون في المستقبل. وبالتالي فإن اقتصاد البلاد وقراراتها السياسية ستكون تحت سيطرة واشنطن. الدليل الساطع على ذلك هو أن الدين العام لأوزبيكستان تجاوز ٧٠ مليار دولار، وأن عبء الديون والضرائب يتزايد على كاهل الشعب.

تُقدّم أمريكا أيضاً "تعاوناً" في قطاع الأمن، والسؤال أين حققت أمريكا الأمن؟! في العراق أو أفغانستان أو ليبيا؟! وتحت غطاء الدفاع عن الديمقراطية، أُريقت دماء عدد كبير جدا من الأبرياء في هذه البلاد لعقود من الزمن، ودُمرت المدن والقرى. وفي غزة تقود أمريكا هذه الإبادة الجماعية التاريخية بدعمها القوي لكيان يهود الغاصب الذي يقتل العشرات من الأطفال والنساء يوميا. إذن، من المؤكد أن الشعارات التي ترفعها أمريكا مثل مكافحة الإرهاب والتعاون الأمني تخفي وراءها إدخال استخباراتها إلى البلاد، والسيطرة على العمليات الداخلية، واستراتيجية تهدف إلى ضمان أمنها هي وليس أمن أوزبيكستان.

شباب حزب التحرير بالعباسية تقلي أفشِلوا مخطط أمريكا لفصل دارفور

في إطار الحملة التي ينظمها حزب التحرير/ ولاية السودان، لإفشال مخطط تمزيق السودان بفصل إقليم دارفور، وباعتبار أن وحدة الأمة قضية مصيرية، يتخذ حيالها إجراء الحياة أو الموت، قام شباب حزب التحرير بالعباسية تقلي يوم الجمعة ٦ ربيع الأول ١٤٤٧هـ، الموافق ٢٠٢٥/٨/٢٩م، عقب صلاة الجمعة، بمسجد الشيخ يحيى لتحفيظ القرآن الكريم، قاموا بتوجيه نداء حار إلى المسلمين بمختلف فئاتهم؛ من سياسيين، وإعلاميين، وعلماء، وضباط وجنود، وغيرهم، يطالبونهم بالقيام بواجبهم الشرعي تجاه منع انفصال دارفور.

وقد قرأ النداء، وسط حشد كبير من المصلين، الأستاذ عبد الرحيم عبد الله، عضو حزب التحرير، ويقف عن يمينه، وعن يساره، بعض شباب الحزب، وهم يحملون بوسترات تدعو لنبذ الانفصال، وأخرى تدعو للاعتصام بحبل الله. وقد تفاعل الحضور مع النداء تفاعلا قويا، وهم يدعون لشباب الحزب أن يثبت الله أجرهم ويبارك في جهودهم.

تتمة: الاستراتيجية الأمريكية وحل الدولتين

١٩٨٢ لطرد منظمة التحرير الفلسطينية من هناك وإجبارها على الاعتراف بكيان يهود وإبرام اتفاقية صلح معه، فوقع رئيس المنظمة ياسر عرفات على ذلك يوم ١٩٨٢/٧/٢٥ فيما عرف بوثيقة ماكلوسكي والتي قال فيها: "المنظمة تعترف الآن بحق إسرائيل في الوجود".. وفي عام ١٩٨٨ أعلن عرفات في المؤتمر الوطني الفلسطيني الذي انعقد في الجزائر، وكذلك في اجتماع أمام الأمم المتحدة بنيويورك قبوله بإقامة الدولة الفلسطينية.. ومن ثم وافقت بريطانيا وعميلها ملك الأردن على فك الارتباط مع الضفة الغربية في هذه السنة.

٤- بعد ذلك عقدت أمريكا مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ للسير في تنفيذ مشروعها حل الدولتين. ثم عقدت اتفاقية أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وكيان يهود عام ١٩٩٣ لتعترف المنظمة بكيان يهود رسميا.. وكذلك عقدت اتفاقية وادي عربة (١٩٩٤/١٠/٢٦) بين الكيان والأردن ليتخلى الأردن عن الضفة التي كانت تابعة له ومن ثم يعلن الاعتراف بكيان يهود.. وقامت أمريكا واحتوت الاتفاقيتين لتنفيذ مشروعها حل الدولتين.. وبعد انتهاء فترتي بوش في نهاية عام ٢٠٠٨ وصل إلى الحكم في واشنطن أوباما. وقد طلب عقد مفاوضات مباشرة بين السلطة الفلسطينية وكيان يهود برعاية أمريكية في ٢٠١٠/٩/٢ أملا في أنه خلال سنة ينفذ حل الدولتين.. ولكن المفاوضات انتهت دون التوصل إلى اتفاق.

٥- وبعد فترتي ولاية أوباما نهاية ٢٠١٦، وصل إلى الحكم ترامب في بداية ٢٠١٧ واستمر مرحلته الأولى ثم سقط في الانتخابات وخلفه بايدن في بداية ٢٠٢١، وبعد نهاية مرحلة بايدن نجح ترامب مرة أخرى في الانتخابات وأصبح الرئيس في بداية ٢٠٢٥.

وفي هاتين المرحلتين، أي مرحلتي ترامب وبايدن، ظهر أسلوب مختلف عن الرؤساء الأمريكيين السابقين، فقد كان السابقون منذ إعلان أمريكا نهجها في حل الدولتين، كانوا يذكرون الحل دون الدخول في تفصيلات دولة الفلسطينيين.. فظن قصيرو النظر أنه سيعطى للفلسطينيين دولة ذات سيادة في جزء من فلسطين.. فلما جاء ترامب وبايدن دخلا في بعض التفاصيل بأن ما يعطى للفلسطينيين هو دولة منزوعة السلاح أشبه بحكم ذاتي محدود لا حول له ولا قوة بل يهيمن عليه يهود مع شيء من الاختلاف بينهما في قوة التصريح وغموضه! وهنا ظهرت التساؤلات: هل انتهى مشروع أمريكا بحل الدولتين أم لم ينته وبقي مستمراً؟ ومن الجدير ذكره أن تصريح يهود حول فلسطين لا وزن له إلا بحبل من الناس (أمريكا) فالتصريح الأمريكي هو موضع البحث:

٦- وبتدبر الموضوع بشكل دقيق يتبين ما يلي:

أ- سبق وأن أجبنا جواب سؤال في ٢٠١٧/٢/٢٣ حول حل الدولتين بعد مباشرة ترامب رئاسته الأولى، وجاء فيه:

[(١- إن نص التصريحات التي أدلى بها الرئيس الأمريكي ترامب كما تناقلتها وسائل الإعلام العالمية والمحلية كافة وكما نقلت على الهواء مباشرة هي: "سجل الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الأربعاء تمايزا جديدا في السياسة الأمريكية حيال الشرق الأوسط بعدما أكد أن حل الدولتين ليس السبيل الوحيد لإنهاء النزاع الإسرائيلي الفلسطيني، لافتا إلى أنه منفتح على خيارات بديلة إذا ما كانت تؤدي إلى السلام. وكان جميع الرؤساء الأمريكيين السابقين قد دافعوا عن حل الدولتين، سواء من الجمهوريين أو الديمقراطيين.. (موقع فرانس ٢٤، ٢٠١٧/٢/١٦) وقال ("أنظر إلى حل الدولتين وحل الدولة.. إذا كانت إسرائيل والفلسطينيون سعداء، فسأكون سعيداً بـ"الحل" الذي يفضلونه، الحلان يناسباني".. موقع الجزيرة مباشر، ٢٠١٧/٢/١٦)، وحل الدولة الواحدة الذي ذكرته أمريكا لأول مرة على لسان ترامب لم يوضحه ترامب، فهل يعني إعطاء حكم ذاتي للفلسطينيين داخل دولة يهودية واحدة؟! أم يعني دولة علمانية بأن يشارك الفلسطينيون في إدارة الدولة اليهودية وهو ما يشبه المشروع الإنجليزي الذي عرضته بريطانيا عام ١٩٣٩ عندما أخرجت الكتاب الأبيض وهو على صيغة لبنان؟ علما أن مشروع حل الدولتين هو مشروع أمريكا نفسها الذي عرضته منذ عام ١٩٥٩ على عهد الرئيس الجمهوري أيزنهاور وجعلت ما يسمى بالمجتمع الدولي أن يقبله وضربت حل الدولة الواحدة الذي عرضته بريطانيا. ومهما يكن من أمر، فإن الذي يظهر من تدبر هذه التصريحات وقرائنها هو أن أمريكا لم تتخل عن مشروعها حل الدولتين، حيث قامت سفيرة أمريكا لدى الأمم المتحدة نيكي هيلي وأكدت ذلك قائلة: ("أولا وقبل كل شيء، حل الدولتين هو ما نؤيده. وأي شخص يقول إن الولايات المتحدة لا تؤيد حل الدولتين فسيكون هذا خطأ... نؤيد بالتأكيد حل الدولتين لكننا نفكر خارج الصندوق أيضا.. هو أمر مطلوب لجذب هذين الجانبين إلى الطاولة وهو ما نحتاجه كي نجعلهما يتفقان"... رويترز ٢٠١٧/٢/١٦)] فهذا يؤكد أن ترامب لم يتخل عن حل الدولتين وهو سياسة الدولة الأمريكية المعلنة منذ ١٩٥٩، وإنما أراد أن يجرّب أسلوبا آخر في الضغط.. كما قالت سفيرته (نؤيد بالتأكيد حل الدولتين لكننا نفكر خارج الصندوق أيضاً..) أي باستخدام أساليب أخرى.

ب- تسارعت تصريحات ترامب (الجمهوري) حول دعم يهود في مرحلة رئاسته الأولى ومرحلته الثانية:

* (أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب اعتراف الولايات المتحدة بالقدس عاصمة "لإسرائيل".. وأكد ترامب في الوقت نفسه أن الولايات المتحدة تدعم حل الدولتين إذا أقره الإسرائيليون والفلسطينيون.. بي بي سي، ٢٠١٧/١٢/٦)

* قال الرئيس الأمريكي، ترامب على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة ("إنه يعتقد أن أفضل خيار للفلسطينيين وإسرائيل هو حل الدولتين" وأضاف "وإنه حلمي أن أستطيع عمل ذلك قبل إنهاء ولايتي الأولى" بي بي سي، ٢٠١٨/٩/٢٦)

* وقال الرئيس الأمريكي ترامب (عندما أنظر إلى خريطة الشرق الأوسط أجد إسرائيل بقعة صغيرة جدا. في الحقيقة قلت هل من طريقة للحصول على المساحات؟ إنها صغيرة جدا... سكاي نيوز، ٢٠٢٤/٨/١٩).

* (وفي وقت سابق اليوم، جدد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب تأكيده على خطته لسيطرة الولايات المتحدة على غزة وترحيل الفلسطينيين منها، قائلاً إنه "ملتزم بشراء وامتلاك غزة".. بي بي سي، ٢٠٢٥/٢/١٠)، ثم عاد بعد عشرة أيام فصرح (أنه لن يفرض خطة تهجير الفلسطينيين من غزة بل "يقترحها"... سي إن إن، ٢٠٢٥/٢/٢١) وذلك من باب التلاعب بالألفاظ!

ج- ومن جانب آخر فإن تصريحات بايدن (الديمقراطي) قد تجاوزت أحياناً تصريحات ترامب في دعم يهود:

* عندما سقط ترامب في الانتخابات وحلّ محله بايدن في بداية عام ٢٠٢١ عادت أمريكا تتحدث عن إقامة دولة فلسطينية بشكل ما من غير تحديد كيفيتها ومكانها. حيث ذكر الرئيس الأمريكي جو بايدن في تصريحات للصحفيين يوم ٢٠٢٤/٩/٣ (أن هناك عددا من الأنماط لحل الدولتين مشيرا إلى أن دولا عدة في الأمم المتحدة ليس لديها قوات مسلحة خاصة بها) **أي أن بايدن يشير إلى دولة للفلسطينيين من تلك الأنماط دون قوات مسلحة، أي حكم ذاتي أو نحوه!**

* كان الرئيس الأمريكي بايدن عندما زار تل أبيب يوم ٢٠٢٣/١٠/١٨ عقب عملية طوفان الأقصى قد اجتمع مع المسؤولين هناك وقال: (إن "إسرائيل" يجب أن تعود مكانا آمنا لليهود. وإنه لو لم تكن هناك "إسرائيل" لعملنا على إقامتها.. الجزيرة، ٢٠٢٣/١٠/١٨)

* قال بايدن في خطاب ألقاه في البيت الأبيض أثناء احتفاله بعيد الأنوار اليهودي (الحانوكا) قال: ("ليس من الضروري أن تكون يهودياً لكي تكون صهيونياً وأنا صهيوني" الشرق الأوسط، ٢٠٢٣/١٢/١٢م).

٧- وبتدبر جواب السؤال السابق، وكذلك هذه التصريحات والمواقف يتبين أن لا خلاف رئيسي بين مواقف ترامب وبايدن إلا في بعض الأساليب التي لا تغير من جوهر القضية شيئاً.. فالولايات المتحدة هي التي تدير هذه القضية على أساس الدولتين: دولة ليهود في معظم فلسطين تدعمها مالياً وعسكرياً ودولياً، بل وإقليمياً عن طريق عملائها وأتباعها من الحكام في بلاد المسلمين.. ودولة (حكم ذاتي) منزوعة السلاح للفلسطينيين في جزء من جزء من فلسطين مع هيمنة يهود عليها!! وبغض النظر عن رغبة "السلطة والحكام العملاء" بتسميتها دولة فلسطينية فإن ذلك لا يغير شيئاً من واقعها، فأمريكا لا تريدها دولة ذات سيادة ولو على جزء من جزء من فلسطين بل أشبه بالحكم الذاتي دون سلاح إلا ما يلزم لشرطة ضمن الهيمنة اليهودية!! وقد برز في عهدي ترامب وبايدن عاملان لتثبيت كيان يهود يؤكدان ما ذكرناه أعلاه، وإن كان بروزهما أكثر في عهد ترامب وهما:

الأول، وهو قائم اليوم بتقوية كيان يهود ومده بالمال والسلاح حتى يظل القوة الكبرى التي تتفوق على كل محيطها عسكرياً.

والثاني، التطبيع، فيما سماه ترامب اتفاق أبراهام، وقد سار فيه نصف الطريق في ولايته الأولى ويريد اليوم إتمامه، لذلك يجوب المبعوثون الأمريكيون المنطقة ليس لإقناع السعودية فحسب بالانضمام إلى ما يسمى اتفاقيات "أبراهام"، بل تقوم بتمهيد عملي وفتح مفاوضات هي قائمة اليوم بين سوريا ولبنان مع كيان يهود، وتريد أمريكا توسيع ذلك ليطال حكاماً عملاء آخرين في بلاد المسلمين!

والخلاصة أن أمريكا لم تتخل عن حل الدولتين لكنها أعلنت في عهد ترامب وبايدن المقصود بدولة فلسطين بأنها أشبه بحكم ذاتي يهيمن عليه يهود.. وأما الرؤساء السابقون فذكروا حل الدولتين دون الدخول في ماهية الدولة التي يريدونها للفلسطينيين!

٨- وأخيراً فإن فلسطين درة في تاريخ المسلمين منذ أن ربطها الله سبحانه مع بيته الحرام برباط واحد حيث أسرى برسوله ﷺ من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلاً مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ﴾، فجعلها أرضاً طيبةً مباركةً. وقد شد قلوب المسلمين إلى حاضرة فلسطين (بيت المقدس) بأن جعلها قبلتهم الأولى قبل أن يولي الله المسلمين قبلتهم الثانية (الكعبة المشرفة) بعد الهجرة بستة عشر شهراً. كان ذلك قبل أن تصبح فلسطين تحت سلطان الإسلام عندما فتحها الخليفة الثاني عمر بن الخطاب رضي الله عنه سنة ١٥ للهجرة، وتسلمها من سفرونيوس وأعطاه عهدته المشهورة **(العهدة العمرية)** التي كان من نصوصها، بناءً على طلب النصارى فيها، **(أن لا يساكنهم فيها يهود)**.. ثم كانت فلسطين مقبرةً للصليبيين، والتتار.. فيها كانت معارك فاصلة مع الصليبيين والتتار: حطين (٥٨٣هـ-١١٨٧م)، وعين جالوت (٦٥٨هـ-١٢٦٠م)، وستتبعها بإذن الله معارك فاصلة أخرى مع يهود لإعادة فلسطين خالصةً نقيةً إلى ديار الإسلام.

إن استمرار كيان يهود في فلسطين حتى اليوم ليس لقوة فيهم فهم ليسوا أهل قتال ونصر بل كما قال الله سبحانه: ﴿لَنْ يَضُرُّوكُمْ إِلَّا أَذًى وَإِنْ يُقَاتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ الْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنْصَرُونَ﴾، وإنما بقاؤهم لتخاذل الحكام في بلاد المسلمين، فمصيبة المسلمين في حكامهم فهم موالون للكفار المستعمرين أعداء الإسلام والمسلمين.. يرون ويسمعون احتلال يهود لفلسطين وجرائمهم الوحشية ومجازرهم المتنوعة ومع ذلك فكأنهم لا يرون ولا يسمعون ﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾! لقد منعوا الجيوش من نصرة إخوانهم في غزة هاشم حتى اليوم، والشهداء يتضاعفون والجرحى يتزايدون.. والحكام يرقبون ما يجري، وأمثلهم طريقة من يعدّ الشهداء تحت مسمى القتلى ثم يعدّ الجرحى كأنه طرف محايد بل إلى يهود أقرب! إنهم يجعلون "الكرسي" فوق بلدهم وشعبهم! ومع ذلك فإن هذه الأمة هي خير أمة أخرجت للناس فلن تسكت بإذن الله طويلاً على هذا الحكم الجبري من قبل هؤلاء الرويبضات، فقد بشرنا رسول الله ﷺ بعودة الخلافة الراشدة بعد هذا الملك الجبري كما جاء في مسند الإمام أحمد والطيالسي عن حذيفة بن اليمان: «... ثُمَّ تَكُونُ مُلْكاً جَبْرِيَّةً، فَتَكُونُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ تَكُونَ، ثُمَّ يَرْفَعُهَا إِذَا شَاءَ أَنْ يَرْفَعَهَا، ثُمَّ تَكُونُ خِلَافَةٌ عَلَى مِنْهَاجِ نُبُوَّةٍ». وعندها يعز المسلمون ويذل الكافرون ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ ۞ بِنَصْرِ اللَّهِ يَنْصُرُ مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ﴾.. **والغريب العجيب أن الكفار وخاصة يهود يدركون ذلك فوق ما يدركه كثير من مسلمي اليوم.. فاليهود يدركون أن في الخلافة هلاكهم** فقد قال رئيس وزراء كيانهم في مؤتمر صحفي بثته وسائل الإعلام مباشرة ومنها الجزيرة يوم ٢٠٢٥/٤/٢١: ("لن نسمح بإقامة خلافة على شاطئ البحر المتوسط". وأضاف "ولن نقبل بوجود دولة الخلافة هنا أو في لبنان ونعمل على ضمان أمن إسرائيل").. ولكنها ستقوم بإذن الله، رغم أنفهم وتزيلهم من هذه الأرض الطاهرة، خاصة وأن حزب التحرير، الحزب المخلص لله سبحانه الصادق مع رسول الله ﷺ هو الذي يقود العمل لإقامة الخلافة برجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه، وهم مطمئنون بنصر الله: ﴿وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَى أَمْرِهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ ■

العاشر من ربيع الأول ١٤٤٧هـ
٢٠٢٥/٩/٢م

كينيا وستون عاماً من فشل الدستورية العلمانية

يصادف يوم ٢٧ آب/أغسطس ٢٠٢٥ الذكرى الخامسة عشرة لإصدار القانون الأعلى لعام ٢٠١٠. وقد أشيد بدستور كينيا لعام ٢٠١٠ باعتباره تحولياً، إذ أدخل إصلاحات سياسية واجتماعية واقتصادية جوهرية تهدف إلى إنهاء عقود من عدم الاستقرار في ظلّ الدستور السابق.

في هذا الصّدد، أصدر الممثل الإعلامي لحزب التحرير في كينيا الأستاذ شعبان معلّم بيانا صحفيا مفاده، أنه: منذ صدوره، تمحورت الأزمات الدستورية في كينيا وكان معظمها حول ثغرات في التنفيذ، والنزاعات الانتخابية، وفصل السلطات، وقاعدة النوع الجنسي، وعملية التعديل.... إن فكرة أن دستوراً جديداً سيتمكن من معالجة المشكلات التي فشل الدستور الاستعماري في معالجتها، فإنّ ١٥ عاماً دليلٌ كافٍ على الفشل الذريع للدستورية العلمانية، والقصة الناجحة الوحيدة هي إطالة أمد حياة بائسة، وتفاقم الفساد، والوضع الاقتصادي المتردّي، والقتل خارج نطاق القضاء، وغيرها الكثير.

ندعو الناس من جميع شرائح المجتمع بمن فيهم المثقفون والأكاديميون والسياسيون إلى العمل على ترسيخ التوجيه الإلهي الذي لا يميل إلى التعديل وليس فريسة للقيادة المتمركزة حول الذات. بالتأكيد، يحتاج الإنسان إلى التوجيه القادم من الله سبحانه وتعالى. وقد تجلى هذا التحرير بوضوح في خطاب ربعي بن عامر لرستم، قائد الإمبراطورية الفارسية: "لقد ابتعثنا الله لنخرج العباد من عبادة العباد إلى عبادة ربّ العباد، ومن ظلم الأديان إلى عدل الإسلام ومن ضيق الدنيا إلى سعة الدنيا والآخرة".

الدستور وثيقة حيوية تُحدّد شكل نظام الحكم، وتُؤسس عقداً بين الحكام والرعية، كما أنه تعبير عن عقيدة الأمة وقيمها التي تُنظم جميع مناحي الحياة. الإسلام، بوصفه عقيدة شاملة، يتطلب دستوراً قائماً على شريعة الله. ولا يمكن تطبيق هذا الدستور إلا من خلال دولة الخلافة، القائمة قريباً بإذن الله.

تتمة كلمة العدد: وحدة الأمة ومفهوم الجماعة

من ورائه جماعة واحدة.

وقال رسول الله ﷺ: «مَنْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ قِيدَ شِبْرٍ فَقَدْ خَلَعَ رِبْقَةَ الْإِسْلَامِ مِنْ عُنُقِهِ»، وقال ﷺ: «مَنْ خَرَجَ مِنْ الطَّاعَةِ وَفَارَقَ الْجَمَاعَةَ فَمَاتَ مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً»، وكل ذلك دليل على عظيم حرمة فرقة المسلمين السياسية وخطر ذلك على الأمة، وهو ما فهمه الصحابة الكرام وأجمعوا عليه، فعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: خَطَبَنَا عمر بـ"الجابية" فقال: "يا أيها الناس! إنِّيْ قمتُ فيكم كمقام رسول الله ﷺ فينا، فقال: «عَلَيْكُمْ بِالْجَمَاعَةِ، وَإِيَّاكُمْ وَالْفُرْقَةَ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ مَعَ الْوَاحِدِ وَهُوَ مِنَ الِاثْنَيْنِ أَبْعَدُ، مَنْ أَرَادَ بُحْبُوحَةَ الْجَنَّةِ فَلْيَلْزَمْ الْجَمَاعَةَ».

وروي أن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: (يا معشر العرب! الأرض الأرض، إنه لا إسلام إلا بجماعة، ولا جماعة إلا بإمارة، ولا إمارة إلا بطاعة، ألا فمن سوده قومه على فقه كان ذلك خيرا له، ومن سوده قومه على غير فقه كان ذلك هلاكا له ولمن اتبعه).

ومن كل ما سبق ندرك أن ما تحتاجه الأمة اليوم هو الدولة الواحدة والإمام الواحد، الذي تقاتل من ورائه وتتقي به ويدفع عنها ظلم أعدائها، ويوحد عملها وسياستها بتطبيق الإسلام كاملا في الداخل وحمله رسالة عالمية إلى الخارج بالدعوة والجهاد، وأن وحدة الأمة على العقيدة والشريعة لا تكفي، بل لا تغني عن وحدتها السياسية وجماعتها على خليفة واحد، فمفهوم وجوب الجماعة اليوم مغيب عن كثير من الخاصة والمثقفين فضلا عن العامة، بل هو محارب من بعض أصحاب العمم والشهادات الشرعية خدمة لأولياء نعمهم، وواجب الساعة هو الاستعجال والتفاني في إعادة ترسيخه فكريا بين المسلمين تمهيدا لإعادته عمليا في أرض الواقع.

ولا شك أن العمل على وحدة الأمة السياسية وإعادتها جماعة من جديد كان ولا يزال أمرا محفوفا بالمخاطر والصعوبات، إلا أن طريق الألف ميل والذي يبدأ بخطوة قد طوت الأمة منه الكثير وليس عليها سوى الاستمرار بمزيد من ضخ عزائم العاملين وشحذ الهمم، وتحريك الماء كلما ركد، والإبداع الدائم في الوسائل والأساليب، لتحقيق الرأي العام على المشروع الإسلامي هذا، واستغلال طاقات المخلصين وتوجيهها نحو إقامة الخلافة الراشدة الثانية، في تحد لبطش الحكام الطغاة وأسيادهم المستعمرين، ومزيد من اختراق مراكز القوة في الأمة واستعادتها لصف الإسلام والمسلمين، والإبداع في تحقيق ذلك مهما كلف من تضحيات، ولتعلم الأمة عامة وحملة الدعوة خاصة، أن النصر مع الصبر وأن مع العسر يسرا، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ تَنْصُرُوا اللَّهَ يَنْصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ﴾.

* عضو المكتب الإعلامي المركزي
لحزب التحرير

شتان ما بين بيان إسطنبول وبين الفتاوى السابقة!

بقلم: الأستاذ عبد الله حمد الوادي – الأرض المباركة (فلسطين)

أصدر العلماء المجتمعون في ضيافة أردوغان في ختام مؤتمرهم الذي أطلقوا عليه "غزة مسؤولية إسلامية وإنسانية" والذي انعقد في إسطنبول على مدار ستة أيام، بيانا ختاميا افتتحوه بآيات الإعداد والجهاد في سبيل الله حتى ظن من يقرؤه أن ما سيأتي بعد ذلك من فقرات وقرارات لن تكون إلا بيانا عمليا لكيفية الانخراط الفوري في جهاد لا يغيث غزة فحسب وإنما يحرر فلسطين والمسجد الأقصى. ولكن الحال كان خلاف ذلك، فجاءت القرارات والتوصيات والدعوات وكأنها كُتبت بلغة النظام الدولي موافقة للقانون الدولي وبما تنطق به الأنظمة الموالية لأمريكا والغرب وبما يمكن وصفه بأنه محاولة بائسة لغسل عار الحكام وعلى رأسهم أردوغان بعد تخاذلهم وتواطئهم عن نصرة غزة، وبعد حبسهم للأمة بكل وسيلة عن أداء واجبها.

وإننا لا نفتري على هؤلاء العلماء عندما نقول إننا لا ندري أيهما أشد خطرا: ما جاء في بيان إسطنبول أم ما غاب منه؟! ولتوضيح ذلك فإننا ومن باب قياس الأمر بنظيره نعقد هنا مقارنة بسيطة سريعة بين ما جاء في بيان إسطنبول وبين ما جاء قبله من فتاوى تحديدا منذ عملية طوفان الأقصى، أي على مدار العامين الأخيرين، وسنطلق عليها اختصارا "الفتاوى السابقة"، وهي فتاوى موثقة بهيئاتها وعلمائها وتواريخ إصدارها وقد نُشرت ووثقت وبالإمكان الرجوع إليها، وهذه مقارنة منصفة: فبمقابل بيان إسطنبول الصادر عن العلماء تلك أيضا فتاوى صادرة عن العلماء ولكن يُبنى عليها مواقف وأعمال مختلفة عما يمكن أن يبنى على بيان إسطنبول.

أما الفتاوى السابقة سواء التي جاءت بمبادرة من العلماء أو استجابة لدعوات واستغاثات واستنصار أهل غزة ومجاهديها الذين خاطبوا الأمة وجيوشها وعلماءها بالانخراط في معركة الطوفان لتكون معركة تحرير كامل، فقد جاءت تلك الفتاوى السابقة واستنادا إلى ما في كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ لتنص على وجوب تحريك الجيوش جهادا في سبيل الله لتحرير فلسطين تحريرا كاملا، وأن هذه الفريضة واجبة على أمة المسلمين جميعا، وأن أولى الناس بها هي الجيوش لما في أيديها من سلاح وقوة ولما في صفوفها من جند مدربين، ونصت فتاوى العلماء على حرمة طاعة العساكر لقادتهم في القعود عن ذلك، كما نصت بعض الفتاوى على وجوب الخروج على الحكام لما ثبت من تواطئهم وتخاذلهم وحبسهم للأمة عن نصرة غزة وتحرير فلسطين، ونصت الفتاوى على أن ما يقوم به الحكام وأعوانهم من تواطؤ وتخاذل يوجب غضب الله وعذابه في الدنيا والآخرة، وأن ذلك ينقض عرى الولاء والبراء، ودعا العلماء الأمة لاقتحام العوائق اقتحاما وجهادا في سبيل الله نصرة لغزة وأهلها وعدم انتظار الإذن من الحكام، ونصت على أن الدعوات الموجهة من العلماء للأنظمة والحكام إنما هي من باب المعذرة إلى الله وأن الحكام لن يفعلوا بعد كل هذا التواطؤ شيئا. هذا علاوة على ما تضمنته تلك الفتاوى من كلمات حق تقشعر لها أبدان المؤمنين من مثل أن الأمة وعلماءها لا يطيقون أن يقفوا بين يدي الله تعالى يوم القيامة خصماء لأهل غزة من المجاهدين والمرابطين، وأن الموت أهون عليهم من هذه الخصومة.

وبنظرة سريعة موجزة فإن ما يُبنى من أعمال على الفتاوى السابقة يدفع بالأمة إلى كسر قيدها والتخلص من حكامها واسترجاع السيطرة على قوتها وجيوشها والزحف لأداء واجبها والقيام بفرض ربها حتى تحرير فلسطين كلها رغم أنف الأنظمة وأعوانها.

أما بيان إسطنبول فقد خلا من هذه الدعوات كلها: فلا دعا إلى تحريك جيوش، ولا إلى زحف، ولا إلى كسر قيد الأمة من حكامها، ولا دعا حتى إلى تحرير فلسطين! وعوضا عن ذلك كله تبنى دعوات أردوغان لتشكيل تحالف إسلامي وصفه "بالإنساني" وحدد هدفه "بوقف العدوان وملاحقة المجرمين"! واسترسل بيان إسطنبول الذي افتُتح بذكر "الصمت الدولي والتواطؤ الإقليمي" في توجيه الدعوات للمتواطئين من دول العالم ومن الدول القائمة في بلاد المسلمين، ودعا إلى ضرورة التواصل معها من أجل الضغط عليها لاتخاذ المواقف، ودعا كذلك إلى تحالف عالمي حقوقي وبرلماني، ودعا مؤسسات النصارى وعلى رأسهم "بابا الفاتيكان، ودعا حتى مؤسسات اليهود لإنقاذ غزة!!! ودعا إلى تفعيل قرارات محكمة العدل الدولية والجنائية الدولية، بدلا من تطبيق شرع الله وحكمِه فيمن يحارب المسلمين ويغتصب أرضهم.

وأما بالنسبة للمسلمين فقد حصر بيان إسطنبول واجبهم في تخصيص التبرعات وشطر زكاة العام المقبل لإغاثة غزة وإعادة إعمارها بعد انتهاء الحرب بدل الدعوة إلى إعلان حرب التحرير، وعند حديثه عن فك الحصار حصر الدعوة بالوسائل المتاحة بما فيها دعم أسطول الحرية بالسفن بدلا من الدعوة لتسيير الأساطيل العسكرية والجيوش.

وقرن بيان إسطنبول بين الشريعة الإسلامية وبين القانون الدولي كمرجعية عند الدعوة إلى قطع العلاقات مع كيان يهود بدل الدعوة إلى استئصال الورم الخبيث. ثم بعد ذلك أكد على قدسية صنم الوطنية عندما حمّل مسؤولية مواجهة مخططات "إسرائيل الكبرى" حصرا للدول المستهدفة.

ثم ختم بيان إسطنبول بشهادة زور على رؤوس الأشهاد بالشكر والعرفان لأردوغان واصفا حكومته بالرشيدة.

وبهذا الاستعراض الموجز تتضح الأعمال التي يمكن أن تبنى على بيان إسطنبول، فهي لا تتجاوز جمع التبرعات وتوجيه الدعوات للأعداء لوقف الحرب، وهو فوق ذلك يبرئ الحكام والأنظمة من جريمة التواطؤ والتخاذل ويجعل تنفيذ قراراته ودعواته موكولا إلى هؤلاء الحكام رغم سطوع حقيقة تآمرهم وتواطئهم.

لقد كان جديرا "بعلماء إسطنبول" المنضوين تحت الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين وتحت وقف علماء الإسلام في تركيا الذين اجتمعوا بالمئات على مائدة أردوغان أن تكون لهم مواقف عملية تجعل الأمة كلها وجيوشها تنخرط في عمل فوري لا يؤدي فقط إلى إغاثة غزة ووقف الحرب وإنما إلى تحرير سائر أرض فلسطين، وكان جديرا بهم أن تكون مواقفهم داعية إلى أن يترك الناس والجند أشغالهم عندما تنقل وسائل الإعلام بياناتهم في انتظار سماع التوجيهات العملية التي سيوجهون الأمة إليها، وكان جديرا بهم أن يحبس العالم أنفاسه وأن ترتعد فرائص الكفار جميعا لمجرد ذكر اجتماعهم، ولكنهم وا أسفاه أبوا أن يكونوا أهلا لذلك!

وأخيرا، فإن السؤالين اللذين يجدر طرحهما في ظل هذه المخرجات لمؤتمر إسطنبول، هما: هل حقا عُقِد هذا المؤتمر لنصرة غزة؟ أم أنه عُقِد لمحاولة إجهاض أي عمل ذي بال يمكن أن يُبنى على فتاوى العلماء السابقة؟؟ وبعد بيان إسطنبول ماذا تريدون أن يفهم عدونا اللئيم منا؟ مزيدا من القتل، والدمار، والأشلاء، والتهجير؟ هل سيفهم غير أن هذا أقصى ما يمكن لأمة المليارين أن تفعله أو حتى أن تفكر فيه؟! ■

الغرب الكافر المستعمر قلوبٌ شتى ومصالح متصارعة

كان الاجتماع الأخير الذي جمع بين ترامب وقادة أوروبا بمثابة مرآة عكست بوضوح ساطع التفكك العميق الذي ينخر في صلب الحضارة الغربية. فالغرب، رغم ما يتبجح به من مزاعم الحرية والعدالة، يظهر في مثل هذه اللقاءات ككيان متهافت، تتقاذفه أهواء قادته وتتصارع فيه المصالح الضيقة.

هذا التفكك ليس وليد اللحظة، بل هو سمة جوهرية في بنية العلاقات الغربية، حيث تتصادم المصالح الوطنية، فتتكشف هشاشة وحدتهم. يتحد الغرب ضد المسلمين مدفوعاً بعداءٍ متأصل، لكنه يتفرق حين تتعارض أطماعه.

إن ذلك الاجتماع، بما حمله من دلالات، يعري حقيقة الغرب: قلوبٌ شتى، ومصالح متصارعة، وتجردٌ من القيم التي يدّعي الدفاع عنها. كما قال الله سبحانه وتعالى: ﴿تَحْسَبُهُمْ جَمِيعاً وَقُلُوبُهُمْ شَتَّى﴾، يجمعهم العداء للإسلام، والنفعية، وتفرقهم الأنانية والصراع على السيطرة. وفي مقابل هذا التفكك، تقف الأمة الإسلامية مدعوةً لإحياء دولتها الراشدة، التي ستكون بإذن الله منارة عدلٍ وكرامة، تجمع شتات المسلمين وتتفوق على الغرب بقوتها العقائدية ووحدتها. إن عودة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة ليست مجرد حلم، بل هي وعدٌ إلهي سيهيمن به المسلمون على أعدائهم، ويعيدون للإنسانية نور العدل والرحمة، ليشهد العالم أجمع أن الإسلام هو وحده القادر على قيادة الحضارة وإنقاذ البشرية من ظلمات النفعية والتفكك.

التبعية لدول الكافر المستعمر تسلب الإرادة وتحرف البوصلة وتهدر الطاقات

بقلم: الأستاذ محمد سعيد العبود

في ظل ما يحصل في سوريا من خضوع لإرادة أمريكا والنظام الدولي يشعر الناس باستلاب الإرادة وفقدان القرار والخوف على المصير. ولكي نفهم من يقرر في سوريا ولماذا فقدنا القرار لا بد لنا من استعراض مسيرة الثورة السورية منذ البدايات.

عندما استخدم النظام البائد الجيش والأمن ضد الناس لجأ الثائرون إلى تشكيل مجموعات تحمي المتظاهرين بأسلحة خفيفة وتطور الأمر إلى تشكيل فصائل ثورية أصبحت تغنم أسلحة النظام واستطاعت أن تحرر سبعين بالمائة من البلاد ورفعت رايات الجهاد ودعت إلى تحكيم الإسلام، بل تبنى بعضها مشروع الدستور المقدم من حزب التحرير، ما أرعب القوى الدولية وعلى رأسها أمريكا، فتدخلت لدعم النظام من تحت الطاولة ما جعل الناس يطلقون جمعة (أمريكا ألم يشبع حقدك من دمنا؟)، ما يدل على وعي الناس على عمالة النظام البائد لأمريكا ودعمها له، ما اضطر أمريكا أن تمعن في خداعها، فأوعزت لأدواتها من الأنظمة المجاورة كتركيا والسعودية والأردن وقطر والإمارات بالتدخل لاحتواء الثورة عبر مصادرة قرارها بواسطة الدعم بالمال السياسي القذر، وأنشأت لذلك غرفتي الموك والموم، وكان هدف هذا الدعم اختراق صفوف الثورة وسلب قرارها والتحكم بها وتوجيهها إلى معارك جانبية لاستنزافها، خصوصاً أن الدعم كان بأسلحة غير فعالة وغير قادرة على إيقاف القصف الجوي والصاروخي والمدفعي. وكانت الرواتب ضعيفة بل أصبحت وسيلة لإفساد القادة الذين وجدوها مصدر ثراء بطرق فساد كثيرة، ما كبل الثورة التي عانت من الفساد والاتكال على الدعم البارد بدل الغنائم الحارة بالمعارك مع النظام البائد التي كانت سبباً في الإثخان به وإضعافه وتحرير المناطق منه.

وبهذه الطريقة فقدت الثورة استقلالها وقرارها وخرجت لذلك مظاهرات تطالب بتصحيح المسار واستعادة القرار ولكن جوبهت بالمبررين والمطبلين كما هو عليه الحال الآن بحجة من أين يأكل الناس؟! وكأننا في ثورة جياع! وانشغلت الفصائل بالدعم والداعمين وتجميع الفصائل بالاندماج ولكن دون فائدة لأنهم أصبحوا مكبلين بأوامر الداعمين.

وقد كانت تبريرات قادة المنظومة الفصائلية دائما "أنهم سيأخذون المال ولكن لن ينفذوا أوامر الداعمين"، وهذا ما يقوله المبررون لسياسة التبعية والخضوع لتوجيهات أمريكا وأدواتها التي تتبعها الحكومة الجديدة في دمشق. ولكن هيهات هيهات، فقد أفقد الدعم قرار قادة المنظومة الفصائلية فنفذوا التعليمات وسلّموا المناطق ونفذوا بنود سوتشي وأستانة والتزموا خفض التصعيد، بل خاضوا معارك استنزاف للمجاهدين المخلصين الذين كانوا يعترضون على إغلاق الجبهات.

وقريب من هذا ما يحصل على يد الحكومة الجديدة اليوم حيث تتدخل لمنع المجاهدين من تحقيق الحسم في معارك متعددة كما حصل في معارك الساحل والسويداء، وما ذلك إلا تنفيذاً لأمر الداعمين، ما أوقع أهل الشام في مخاطر كبيرة كان من السهل تجاوزها والقضاء على المخاطر الكبيرة التي حصلت لو كان القرار ذاتيا.

نعم، لقد بدأ الانحراف منذ البدايات؛ فرهن القرار للدول المتآمرة وعلى رأسها أمريكا والخضوع لتوجيهات توماس باراك المبعوث الأمريكي إلى سوريا والذي بات يعرف بالمندوب السامي، لن يوصلنا إلا إلى الهاوية، ففاقد القرار في الثورة لن يكون صاحب قرار في السلطة، لأن من يدعمه هو من سيتحكم بقراره وما عليه إلا التنفيذ، لأنه قد دخل جحر ضب لن يستطيع الخروج منه إلا بقطع يد داعميه.

لقد أشغلت الإدارة الحالية في سوريا نفسها بالجانب الاقتصادي على حساب ثوابت الثورة فرحين بمشاركة النظام الدولي نظامه الاقتصادي الرأسمالي الذي يعدهم بناطحات السحاب وأنفاق المترو والمشاريع السياحية التي ستزيدهم تكبيلا ثم يزعمون أنهم سيخرجون منه إلى ظلال الإسلام! ولكن هيهات هيهات فالركون إلى الظالمين والكافرين خسران مبين في الدنيا قبل الآخرة وليس طريقا للحق وإقامة الدين.

ومن هنا كان لا بد من التحذير من التفريط بثوابت الثورة وتضحيات المجاهدين، وخاصة مع ضغط أمريكا على الإدارة الحالية لإقصاء الإسلام عن الحكم وتقريب فلول النظام البائد وإعادة كثير منهم إلى مراكز عملهم رغم ما يشكله ذلك من خطر عظيم، إضافة لمحاولات إقصاء الصادقين عن مراكز التأثير ودمجهم مع قوى لا تريد الإسلام لتزيد القيود والعوائق أمام تصحيح المسار.

والحذر اليوم من أخطر القرارات على الأمة الإسلامية ألا وهو تسويغ تعطيل الشريعة وإقامة الحكم بما أنزل الله بدعوى العجز والمصلحة والتدرج، ما أوجد انقلابا على كل الثوابت والشعارات التي رفعها أهل الشام في ثورتهم، لنرى التنازل عن قضية فلسطين وأن الشام لن تكون منطلقا لقتال يهود، وتسارع خطا التطبيع مع كيان يهود عبر اللقاءات السرية والعلنية والوعد بالسلام مع يهود والدخول في الاتفاقيات الإبراهيمية "عندما تسمح الظروف". كل هذا تكبيل للأمة عن القيام بما أوجبه الله عليها من إقامة شرعه وتحرير بلاد المسلمين، تنفيذا لأمر الداعمين وتخديرا بالرخاء الاقتصادي الذي بموجبه تباع مقدرات البلاد للمستثمرين والشركات الرأسمالية الجشعة.

وختاماً لا بد لمن يتصدر القيادة أن يكون مبدئياً يحمل مشروع الإسلام بشكل واضح ودستور كامل مستنبط من كتاب الله وسنة رسوله وما أرشدا إليه من إجماع الصحابة والقياس الشرعي المعتبر، بعيداً عن تأثير الدول وإملاءاتها التي تسخط الله وتخالف أمره، وهي منزلق خطير نحو هاوية التبعية والعمالة والهوان. قال تعالى: ﴿وَلَا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ﴾ ■

إذا ما علا المرء رام العلا * ويقنع بالدون من كان دونا

أعلنت أمريكا حرمان كبار المسؤولين في السلطة الفلسطينية بمن فيهم كبيرهم محمود عباس من الحصول على تأشيرات لدخولها وإلغاء التأشيرات الحالية لمنعهم من حضور الاجتماع المقبل للجمعية العامة للأمم المتحدة، وقد علقت الخارجية الأمريكية على هذا الإجراء بالقول: إن إدارة ترامب واضحة: من مصلحة أمننا القومي أن نحاسب منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية على عدم الوفاء بالتزاماتها وتقويض آفاق السلام. (الجزيرة نت - بتصرف، ٢٠٢٥/٠٨/٢٩م)

: لقد تنازلت منظمة التحرير الفلسطينية عن أكثر من ثلثي أرض فلسطين في أوسلو إرضاء ليهود وأمريكا، وقامت سلطتها بعد ذلك بأخس الأعمال وأقذرها من تنسيق أمني مع يهود تضمن اعتقال وملاحقة وقتل مَن يقوم بمقاومتهم من أهل فلسطين طمعاً في رضا يهود ومَن خلفهم، وكانت وما زالت يد كيان يهود التي تبطش بها بأهل فلسطين، وعينه التي تراقب أي حركة لهم ضد الاحتلال، وعلى الرغم من كل هذه الخدمات المجانية إلا أن أمريكا وكيان يهود لم يرضيا عنها. وهذا درس عظيم للعملاء الذين ما زالوا يسيرون على نهج سلطة دايتون؛ أن أمريكا ويهود لا يقيمون لكم وزنا ولا اعتبارا، وما أنتم إلا عبيد وخدم لهم تنفذون أوامرهم، ومن ثم تنقلب عليكم أمريكا غير آسفة وتلفظكم لفظ النواة ولا تقدم لكم جزاء ولا شكورا.

خارطة العراق السياسية ترسمها أمريكا وفقا لمصالحها

قال رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني، إن الشراكة مع الولايات المتحدة أسهمت في تعزيز الأمن والاستقرار محلياً، وإقليمياً، ودولياً، وذلك خلال لقائه القائد الجديد للقيادة الأمريكية الوسطى (سنتكوم) الأدميرال براد كوبر في بغداد. وقال بيان صادر عن مكتب رئيس الوزراء العراقي إنه جرى خلال اللقاء "بحث التعاون الأمني والعسكري، ومتابعة تنفيذ اتفاق انسحاب قوات التحالف الموقع في سبتمبر ٢٠٢٤، والذي يقضي بخروج دفعة من القوات هذا الشهر، واستكمال الانسحاب نهاية العام المقبل". (الشرق، ١١ ربيع الأول ١٤٤٧هـ، ٢٠٢٥/٩/٣م).

: منذ احتلت أمريكا العراق سنة ٢٠٠٣ وإلى يومنا هذا وهي التي تقوده بكل مفاصله العسكرية والسياسية والاقتصادية. وبهذه الحكومات المصنوعة على عينها أخذت بالعبث بأمنه فتوالت أحداث الفتن الطائفية تنخر في عضد أهله يوما بعد يوم تحت أنظار قواتها دون أن تحرك ساكنا لإيقافها، ثم ها هي اليوم تنسحب أسما من العراق والحقيقة أنها باقية سياسيا واقتصاديا وثقافيا وحتى عسكريا باسم التعاون الأمني. حري بأهل العراق طرد المحتل الأمريكي شر طردة، والإذعان لأوامر الله وتحكيم شرعه في ظل دولته؛ الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة.